

صوت تركستان

مجلة إخبارية شهرية

العدد المائة وثلاثة | أغسطس 2026

اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري وتسليط الضوء عليهم

أين الأويغور
المختفون قسراً؟



نتذكر الأطباء والعلماء
والمهنيين الأويغور الذين
اختفوا دون أثر



جمعية تركستان الشرقية للصحة والأخلاق
شهر رقبى توركستان تآخبارات ۋە مېديا جەمئىيىتى



TURKESTAN1933



ISTIQLALTVAR



EASTTURKISTANN



TURKISTAN.ALSHARQIA



كلمة المحرر

د.عبدالوارث عبد الخالق

تركستان الشرقية هي أرض تركية إسلامية مهمة، حيث تبلغ مساحة أراضيها ١,٨٢٤,٤١٨ كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها الأتراك أكثر من ٣٥ مليون نسمة. بالإضافة إلى ذلك، يعيش الأويغور في المهجر، والذين يبلغ عددهم حوالي ٤ ملايين نسمة، في مختلف دول العالم، وخاصة في الجمهوريات التركية. إن أبناء الشعب التركستاني الذين تعرضوا لمختلف المجازر والإبادة الجماعية والاستيعاب والسياسات القمعية على مدى ٧٥ عامًا بسبب الاحتلال الصيني، أصبحوا الآن في صندوق مغلق معزولين تمامًا عن العالم ويواجهون خطر المحو من التاريخ.

إن الشعب التركستاني المسلم الذي يكافح من أجل البقاء في تركستان الشرقية لا يتمتع بحرية الفكر والتعبير، وحرية الصحافة والنشر، وخاصة حرية الدين؛ لم تكن موجودة أبدا من قبل. إن جميع وسائل الإعلام وأدوات البث والاتصالات في أيدي السلطات الصينية الشيوعية، وتستخدم فقط للدعاية للحزب الشيوعي الصيني والدولة الصينية. نحن في جمعية الصحافة والإعلام لتركستان الشرقية (وكالة أنباء تركستان الشرقية)، نتابع التطورات في تركستان الشرقية لحظة بلحظة، ونحاول التأكد من نشر الأخبار عنها. في واقع الأمر، على الرغم من الحصار الذي تفرضه الصين على المعلومات، فإننا نعمل بدقة شديدة لتحديد صحيح الأخبار من أكاذيبها. كما أننا نسعى جاهدين لتكون الأخبار متوافقة مع مبادئ الصحافة، حتى نكون المصدر الأول لأخبار تركستان الشرقية.

نهدف من خلال مصادرها الإخبارية الموثوقة وبرامج التحليل والمجلات الشهرية إلى فضح جرائم السلطات الصينية الشيوعية ضد الإنسانية والادعاءات الكاذبة التي تستغلها للتغطية على جرائمها القمعية، وكذلك إعلام المجتمع الدولي بالإبادة الجماعية للإنسانية التي يتعرض لها شعب تركستان الشرقية اليوم.



رئيس التحرير
بلال عزيزي

هيئة التحرير
د. عبدالوارث عبد الخالق
عرفان أوتكور

الإخراج الفني
رضوى عادل

الكاريكاتير
رضوى عادل

الإشراف
جمعية تركستان الشرقية
للصحافة والإعلام

العنوان

Kartalpe Mah. Geçit
Sok. No: 6 Dükkan 2
Sefaköy Küçükçekmece
İSTANBUL

"قائمة الوطن الأويغوري"

(22)	الرقم	الاسم	الجنس	المنصب
	1	حلمرات غويور	ذكر	طبيب- رئيس سابق لمستشفى جامعة شينجيانغ الطبية
	2	أحنان عبدالرحيم	أنثى	مدّرس - طبيب
	3	أحمدجان عتيق	ذكر	مدير مستشفى - قسم الطب
	4	ألك بكجان	ذكر	أستاذة متمرسة
	5	إيها توقيتى	ذكر	
	6	رئيس جامعة	ذكر	
	7	طبيب مختص بالقلب	ذكر	
	8	أخصائي فمخضى	ذكر	
	10	أخصائي	ذكر	
	11	أخصائي	ذكر	
	12	عباس حسن	ذكر	
	12	نجيب الله أبلات	ذكر	
	13	دولقون تورسون	ذكر	
	14	الإمام إمام	ذكر	
	15	كلشان عباس	ذكر	
	16	عبد الرحيجان عموت	ذكر	
	17	شمس الدين		
	18	عبد القيوم ياشار		
	19	دلشاد عالم		
	20	ياسينجان توقيتى		
	21	ريغنغول		
	22			
	22			
	22			

اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري وتسليط الضوء عليهم



أين الأويغور
المختفون قسراً؟

بيان صحفي: المؤتمر العالمي للأويغور
يستذكر ضحايا الأويغور في اليوم الدولي
لضحايا الاختفاء القسري

يحيي المؤتمر العالمي للأويغور (WUC) اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري. وفي هذا اليوم، نستذكر جميع الأشخاص حول العالم الذين تعرضوا للاختفاء القسري على أيدي الأنظمة القمعية، أو أجهزتها الشرطة أو العسكرية التابعة لها، أو أي طرف آخر استخدم هذه الممارسة كأداة للقمع. تُعد ممارسة الاختفاء القسري انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان لا يمكن تبريره تحت أي ظرف، مهما كانت استثنائيته. ففي أبريل ومايو من عام ٢٠١٧، بدأ الأويغور المقيمون خارج الصين بفقدان الاتصال بأفراد عائلاتهم الذين لا يزالون في تركستان الشرقية. وسرعان ما تبين أن الشرطة الصينية كانت تعتقل الأويغور جماعيًا وتنزج بهم في معسكرات اعتقال واسعة النطاق، حيث يتعرضون للتلقين السياسي والتعذيب وظروف معيشية بائسة. واليوم، تكاد كل عائلة أويغورية في الشتات تعاني من فقدان أحد أقاربها أو أحبائها. إن المحتجزين في هذه المعسكرات قد اختفوا فعليًا، إذ يُمنعون من أي اتصال بأي شخص خارج المعسكرات، ولا يملكون أي سبيل للانتصاف القضائي أو القانوني. لم تُصدر بحقهم أي أوامر توقيف،

ولم يُقدّموا لأي محاكمة قبل احتجازهم القسري. ولم توجّه إليهم أي تهم رسمية، وهم محتجزون لفترات غير محددة. وبذلك، تُعد هذه المعسكرات واحدة من أكبر حالات الاختفاء القسري المدعوم من الدولة والاحتجاز التعسفي في التاريخ الإنساني الحديث. وقد أنكرت الحكومة الصينية وجود هذه المعسكرات، الأمر الذي يجعل من شبه المستحيل على الأويغور المقيمين خارج تركستان الشرقية معرفة ما إذا كان أصدقاؤهم وأفراد عائلاتهم المحتجزون لا يزالون على قيد الحياة. وقد أثر هذا بعمق على المجتمع الأويغوري، الذي يعاني يأسًا للحصول على أخبار أحبائه وإحباطًا لعجزه عن إنقاذهم. وفي السنوات الأخيرة، سلّط خبراء الأمم المتحدة الضوء على العديد من الحالات الفردية للأويغور المختفين، من بينهم: تاشبولات تيليپ، إكپار أسعد، خوشتار عيسى، يالقون روزي، الدكتور قلشان عباس، إلهام توختي، قربان محمد، والدكتور رجيلة داود. وعلى الرغم من المحاولات العديدة من قبل المقررين الخاصين وأفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة للحصول على معلومات حول أماكن وجود المختفين، ظلت الحكومة الصينية ترفض باستمرار

تقديم أي معلومات، بما في ذلك خلال الاستعراض الدوري الشامل واجتماعات هيئات المعاهدات الأخرى. كما يود المؤتمر العالمي للأويغور أن يعرب عن قلقه العميق إزاء حالات الاختفاء العديدة للاجئين وطالبي اللجوء من الأويغور الذين أُعيدوا قسرًا إلى الصين. فقد دأبت السلطات الصينية بشكل متكرر ومستمر على إسكات أولئك الذين سعوا للفرار من القمع بحثًا عن حياة أفضل. سعت الصين إلى توسيع نظامها القمعي خارج حدودها، وقد وقعت مناسبات متعددة أُعيد فيها لاجئون أو طالبو لجوء أويغور قسرًا بعد ضغط صيني على حكومة أجنبية. ففي الخمسة عشر عامًا الماضية وحدها، تم ترحيل أكثر من ٣٠٠ أويغوري قسرًا من ١٦ دولة مختلفة، واختفوا فور عودتهم. ففي ديسمبر ٢٠٠٩، رُحِّل ٢٢ أويغوريًا من كمبوديا إلى الصين واختفوا؛ وفي يوليو ٢٠١٥، سلّمت السلطات التايلاندية ١٠٩ أويغوريين إلى الحكومة الصينية فاختفوا؛ وفي يوليو ٢٠١٧، رُحِّل أكثر من عشرين طالبًا أويغوريًا من مصر إلى الصين واختفوا. وفي أبريل ٢٠١٨، أُعيد طالب لجوء أويغوري يبلغ من العمر ٢٢ عامًا من ألمانيا إلى الصين عن طريق الخطأ، ولم يُسمع عنه شيء منذ ذلك الحين،

رغم المحاولات التي بذلها محاميه والحكومة الألمانية دون جدوى. وفي وقت أقرب، في فبراير ٢٠٢٥، رُحِّل ٤٠ أويفغوريًا من تايلاند، وفقدت عائلاتهم الاتصال بهم تمامًا. جميع هؤلاء الأفراد تعرضوا، من الناحية العملية، للاختفاء القسري. إننا ندعو الحكومة الصينية إلى كسر حلقة الصمت والإفلات من العقاب في هذه القضايا. فقد عانت كل عائلة أويفغورية تعيش في الخارج على مدى السنوات الماضية من جهلها بمكان وجود أقاربها، وفقدانها للاتصال التام بهم. كما ندعو الحكومة الصينية إلى الاستجابة للقضايا المعلقة المقدَّمة إلى فريق عمل الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وغيره من آليات الأمم المتحدة. وفي السنوات الأخيرة، سلَّط خبراء الأمم المتحدة الضوء على العديد من الحالات الفردية للأويفغور المختفين، من بينهم: تاشبولات تيليپ، إكپار أسعد، خوشتار عيسى، يالقون روزي، الدكتورة قلشان عباس، إلهام توختي، قربان محمد، والدكتورة رحيلة داود. وعلى الرغم من المحاولات العديدة من قبل المقررين الخاصين وأفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة للحصول على معلومات حول أماكن وجود المختفين، ظلت

الحكومة الصينية ترفض باستمرار تقديم أي معلومات، بما في ذلك خلال الاستعراض الدوري الشامل واجتماعات هيئات المعاهدات الأخرى. كما يود المؤتمر العالمي للأويفغور أن يعرب عن قلقه العميق إزاء حالات الاختفاء العديدة للاجئين وطالبي اللجوء من الأويفغور الذين أُعيدوا قسرًا إلى الصين. فقد دأبت السلطات الصينية بشكل متكرر ومستمر على إسكات أولئك الذين سعوا للفرار من القمع بحثًا عن حياة أفضل. سعت الصين إلى توسيع نظامها القمعي خارج حدودها، وقد وقعت مناسبات متعددة أُعيد فيها لاجئون أو طالبو لجوء أويفغور قسرًا بعد ضغط صيني على حكومة أجنبية. ففي الخمسة عشر عامًا الماضية وحدها، تم ترحيل أكثر من ٣٠٠ أويفغوري قسرًا من ١٦ دولة مختلفة، واختفوا فور عودتهم. ففي ديسمبر ٢٠٠٩، رُحِّل ٢٢ أويفغوريًا من كمبوديا إلى الصين واختفوا؛ وفي يوليو ٢٠١٥، سلَّمت السلطات التايلاندية ١٠٩ أويفغوريين إلى الحكومة الصينية فاختفوا؛ وفي يوليو ٢٠١٧، رُحِّل أكثر من عشرين طالبًا أويفغوريًا من مصر إلى الصين واختفوا. وفي أبريل ٢٠١٨، أُعيد طالب لجوء أويفغوري يبلغ من العمر ٢٢ عامًا من ألمانيا إلى الصين عن

في هذه القضايا. فقد عانت كل عائلة أويغورية تعيش في الخارج على مدى السنوات الماضية من جهلها بمكان وجود أقاربها، وفقدانها الاتصال التام بهم. كما ندعو الحكومة الصينية إلى الاستجابة للقضايا المعلقة المقدّمة إلى فريق عمل الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وغيره من آليات الأمم المتحدة.

طريق الخطأ، ولم يُسمع عنه شيء منذ ذلك الحين، رغم المحاولات التي بذلها محاميه والحكومة الألمانية دون جدوى. وفي وقت أقرب، في فبراير ٢٠٢٥، رُجِّل ٤٠ أويغوريًا من تايلاند، وفقدت عائلاتهم الاتصال بهم تمامًا. جميع هؤلاء الأفراد تعرضوا، من الناحية العملية، للاختفاء القسري. إننا ندعو الحكومة الصينية إلى كسر حلقة الصمت والإفلات من العقاب





صوت تركستان الشرقية في معرض الكتاب الدولي مقاومة ثقافية للضغوط الصينية وقوة الإعلام

سلّطت مؤسسات ووسائل إعلام من تركستان الشرقية، خلال الدورة الحادية عشرة لمعرض الكتاب العربي الدولي في إسطنبول، الضوء على أوضاع تركستان الشرقية، وحماية الثقافة والهوية الأويغورية، ودور الإعلام في إيصال القضية إلى الرأي العام الدولي

لقناة «Istiqlal TV» عبد الوارث عبد الخالق خلفيات السياسات الصينية في المنطقة وانتهاكات حقوق الإنسان، مؤكداً الأهمية الحيوية لنقل الحقائق بصورة دقيقة. أما مدير البرامج في «9 Kanal» خالد شريف، فشدد على ضرورة التعامل مع القضية في إطار من المسؤولية الأخلاقية والدينية، موجهاً دعوة إلى العالم الإسلامي لتقديم الدعم. كما أشار منسق البث العربي في «Istiqlal TV» جواد أبو أمير إلى أهمية إيصال حقائق تركستان الشرقية إلى الرأي العام الدولي عبر استراتيجيات إعلامية سليمة وباستخدام لغات متعددة.

وتواصلت في أروقة المعرض، من دون انقطاع، الأنشطة الرامية إلى حماية التراث الثقافي والحفاظ على الهوية. ووفقاً لتقرير أعده محمد كاشغارلي في «Uygur Haber»، زار رئيس وقف تركستان الشرقية البروفيسور الدكتور عبد الحميد أفشار ونائبه محمد كاشغارلي جناح تركستان الشرقية الذي أقيم في المعرض بالتعاون بين مكتبة تركستاني و«Istiqlal TV». وأكد الوفد أن تمثيل ثقافة تركستان الشرقية ومنشوراتها في فعالية دولية يحمل قيمة بالغة في إطار النضال من أجل الحفاظ على الهوية. كما أن تخصيص بعض دور النشر

في الوقت الذي تخوض فيه الثقافة واللغة الأويغوريتان صراعاً من أجل البقاء في ظل ما يصفه المقال بالضغوط المنهجية وسياسات طمس الهوية ومحاولات الاستيعاب التي تنتهجها السلطات الصينية في تركستان الشرقية، تؤدي الفعاليات الثقافية والإعلامية دوراً حاسماً في إيصال هذه الأزمة الحيوية إلى المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، أصبح معرض الكتاب العربي الدولي الحادي عشر، المقام حالياً في منطقة يني قابي بإسطنبول والمستمر حتى ٢٣ أغسطس، منصة مهمة للتعريف بالأوضاع في تركستان الشرقية وإيصال صوت أبنائها إلى الرأي العام العالمي.

وشهد المعرض سلسلة من الفعاليات واللقاءات الالفة التي تكتسب أهمية كبيرة في الحفاظ على حضور قضية تركستان الشرقية وثقافتها. ووفقاً لما نقلته منصة «ندا» الإخبارية، عُقد مساء ١٨ أغسطس، بمبادرة من «Istiqlal TV» وبالتعاون مع اتحاد علماء تركستان الشرقية، ومؤسسة أبحاث العلوم والحضارة الأويغورية، وجمعية مراقبة حقوق الإنسان في تركستان الشرقية، ومكتبة تركستاني، لقاء حوارى بعنوان «قضية تركستان الشرقية بين الحقيقة والإعلام المقيّد». وخلال اللقاء، تناول المدير العام

في مستوى الوعي والظهور داخل
أوساط النشر الدولية إزاء التهديد
الثقافي والتطورات التي تشهدها
المنطقة.

العربية، إلى جانب مؤسسات تركستان
الشرقية، مساحة في أجنتها لكتب
وأعمال تتناول تركستان الشرقية
والأويغور، يشير إلى تزايد تدريجي





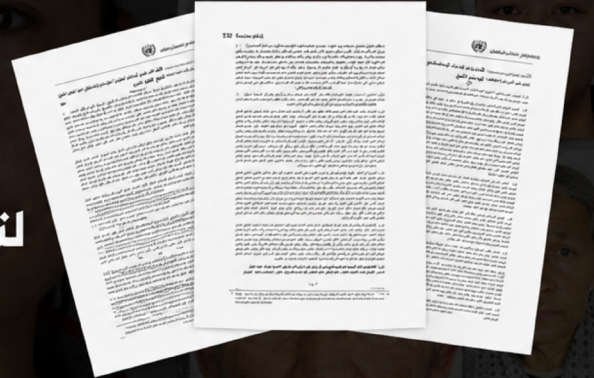
في الذكرى الرابعة لتقرير أممي بارز أنقذوا الأويغور» تدين فظائع الصين» المستمرة وعمليات التستر

**العدالة
للجميع**
الطاقة من أجل
صوت ورؤية قوية

**أنقذوا
الأويغور**

بيان

**في الذكرى السنوية الرابعة
لتقرير منظمة الأمم المتحدة التاريخي،
تدين حملة أنقذوا الأويغور
استمرار فظائع الصين والتستر المضلل
في تركستان الشرقية المحتلة**



في الذكرى الرابعة لصدور التقرير البارز لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن تركستان الشرقية، قالت حملة «أنقذوا الأويغور» إن الفظائع الصينية ما زالت مستمرة. وذكرت الحملة أن الحزب الشيوعي الصيني لم يوقف هذه الجرائم، بل طوّر أساليب أكثر إحكاماً لإخفائها.

المصدر: حملة «أنقذوا الأويغور» – بيانات

يصادف ٣١ أغسطس/آب ٢٠٢٦ الذكرى الرابعة لصدور التقييم البارز الذي أعده مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) بشأن أوضاع حقوق الإنسان في تركستان الشرقية الواقعة تحت الاحتلال الصيني. وبعد أربعة أعوام من إعلان الأمم المتحدة رسمياً أن أفعال بكين «قد ترقى إلى جرائم دولية، ولا سيما جرائم ضد الإنسانية»، تحذّر حملة «أنقذوا الأويغور» من أن شيئاً يُذكر لم يتغير بالنسبة إلى ملايين الأويغور وغيرهم من الجماعات العرقية ذات الغالبية المسلمة الذين يعيشون تحت الاحتلال الصيني.

وبحسب البيان، لم يفعل الحزب الشيوعي الصيني سوى تنقيح تكتيكاته، وأصبح أكثر مهارة في إخفاء الإبادة الجماعية المستمرة، وعمليات السجن خارج نطاق القضاء، والطمس المنهجي عن أنظار المجتمع

الدولي.

وثّق تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٢ بدقة نمطاً من الاعتقال التعسفي واسع النطاق داخل ما يسمى «مراكز التعليم والتدريب المهني» (VETCs)، وخلص إلى أن ذلك يشكل حرماناً جسيماً من الحرية. ووصف ناجون أوضاعاً مروعة، منها الضرب بالعصي الكهربائية أثناء

تقييدهم على «كراسي النمر»، والإعطاء القسري لحبوب وحقن تسبب النعاس، والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بصورة ممنهجة، بما في ذلك الاغتصاب وفحوص أمراض النساء الاقترامية. وبعد أربعة أعوام، تؤكد حملة «أنقذوا الأويغور» أن بكين، رغم تكرارها الادعاء بأن هذه «المعسكرات» أغلقت وأن جميع «المتدربين» قد «تخرجوا»، أبقت الإطار القانوني والسياساتي القمعي للغاية الذي قام عليه نظام الاحتجاز بكامله سليماً وقابلاً لإعادة التشغيل في أي لحظة. وفي الواقع، حوّل الحزب الشيوعي الصيني استراتيجيته من المعسكرات الخارجة عن نطاق القضاء إلى أحكام سجن رسمية طويلة الأمد.

وفي ذروة حملة القمع، ارتفعت الأحكام الجنائية بالسجن خمس سنوات أو أكثر إلى عشرة أضعاف، وأصدرت المحاكم أحكاماً على ٨٦,٦٥٠

شخصاً في عام ٢٠١٧ وحده. ولا يزال مئات الآلاف من العلماء والفنانين والمثقفين والمواطنين الأويغور العاديين يقضون هذه الأحكام الطويلة والجائرة داخل شبكة موسعة من السجون شديدة الحراسة. وقال أرسلان هدايت، قائد فريق حملة «أنقذوا الأويغور»: «قبل أربعة أعوام، أكدت الأمم المتحدة ما ظل مجتمعنا يصرخ به لسنوات: أن النظام الصيني يرتكب في تركستان الشرقية فظائع ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. واليوم، في عام ٢٠٢٦، نقف هنا لنعلن أن شيئاً لم يتغير إطلاقاً نحو الأفضل. لم تختفِ المعسكرات فعلياً؛ لقد تحولت ببساطة إلى مؤسسات دائمة. انتقلت بكين من إعادة التعليم خارج نطاق القضاء إلى أحكام سجن رسمية طويلة الأمد لإبقاء شعبنا محبوساً في صمت». وأضاف البيان أن النظام الصيني أصبح بارعاً بصورة لافتة في إخفاء جرائمه. فهو يجبر الناجين المفرج عنهم على توقيع تعهدات بالصمت المطلق تحت تهديد الانتقام الشديد من أسرهم، ويفرض «سرية مشددة» على موظفي الدولة، ويعمل بصورة منهجية على تشويه صدقية كل شاهد يجرؤ على الكلام. وكشف تقييم الأمم المتحدة مخططاً مروعاً للإبادة الديموغرافية والثقافية،

وما زالت جميع عناصره مستمرة بلا هوادة في تركستان الشرقية.

القمع الديموغرافي

تشمل سياسات تنظيم الأسرة وتحديد النسل القسرية التعقيم الإجباري وزرع اللوالب الرحمية. وقد أدت هذه السياسات إلى انخفاض حاد وغير مسبوق، بلغ نحو ٤٨,٧ في المئة، في معدل المواليد بتركستان الشرقية بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩. وفي ولايات ذات أغلبية أويغورية مثل خوتن وكاشغر، تراجع معدل المواليد بأكثر من ٥٠ في المئة خلال عامين فقط.

طمس الثقافة والدين

تتعرض المواقع الدينية الإسلامية، مثل مزار الإمام عاصم التاريخي، للتشويه والهدم بصورة منهجية. كما تُقمع الحقوق اللغوية بقوة، بما في ذلك إصدار توجيهات في مقاطعة خوتن تحظر استخدام اللغة الأويغورية في المدارس والأنشطة الجماعية والعمل الإداري.

العمل القسري برعاية الدولة

توسعت مخططات «العمالة الفائضة» و«نقل العمالة» القائمة على الإكراه. وتنقل هذه المخططات العمال الريفيين تحت رقابة مشددة، مع إبقائهم تحت التهديد المستمر بالاحتجاز إذا رفضوا «إدارة الحكومة». المراقبة الشاملة وتفكيك الأسر

أولاً، المطالبة بالإفراج الفوري عن جميع الأشخاص الذين حُرموا من حريتهم تعسفاً في السجون أو مراكز التعليم والتدريب المهني أو غيرها من مرافق الاحتجاز في تركستان الشرقية.

ثانياً، فرض حظر صارم على استيراد جميع السلع المنتجة من خلال مخططات العمل القسري التي ترعاها الدولة في المنطقة.

ثالثاً، توفير حماية عاجلة للاجئين الأويغور وأفراد الشتات عبر الالتزام الصارم بمبدأ عدم الإعادة القسرية، والتحقيق في أعمال التهريب والانتقام العابرة للحدود التي ينفذها ممثلون عن الدولة الصينية. رابعاً، إنشاء آليات رقابة مستقلة للتحقيق في مزاعم التعذيب والعنف الجنسي والعمل القسري والوفيات المشبوهة أثناء الاحتجاز.

واختتم البيان بالقول: «لقد انتهى زمن البيانات الفارغة. كان تقرير الأمم المتحدة دعوة إلى التحرك؛ ولم تؤدّ أربعة أعوام من التقاعس إلا إلى تمكين بكين من إتقان آلة الطمس التي أنشأتها».

وأضافت الولايات المتحدة هذه الشركات إلى قائمة الكيانات الخاضعة لقانون منع العمل القسري

أنشئت شبكة مراقبة عالية التقنية تديرها قاعدة بيانات «منصة العمليات المشتركة المتكاملة» (IJOP)، إلى جانب كاميرات التعرف على الوجوه وأنظمة التتبع البيومتری.

وفي إطار برنامج الإقامة المنزلية شديد التدخل المعروف باسم «التأخي الأسري»، أرسل أكثر من مليون كادر من قومية الهان الصينية للإقامة داخل منازل الأويغور، ما أخضع الأسر، ولا سيما النساء، للمراقبة الدائمة والتلقين السياسي والتحرش الجنسي.

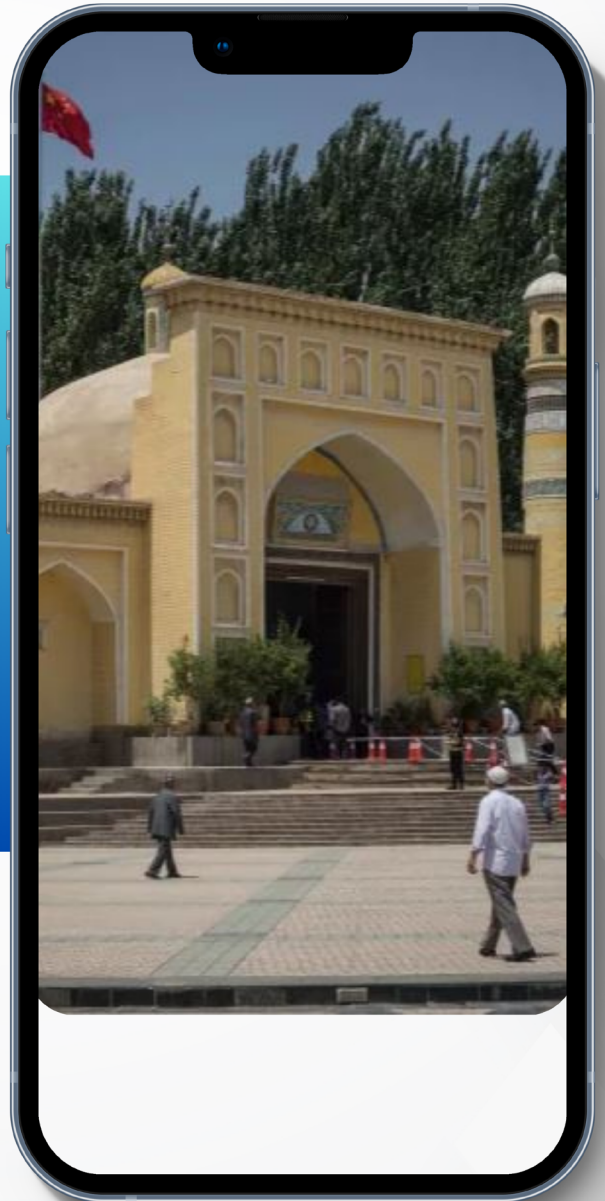
ويمتد نفوذ الحزب الشيوعي الصيني عبر الحدود ليمزق الأسر. فقد انقطعت صلة الأويغور في الشتات تماماً بأحبائهم في تركستان الشرقية، إذ لا يستطيعون التواصل معهم بسبب الخطر الشديد للانتقام. كما يتعرض أفراد الشتات بصورة متكررة لمكالمات تهديد وتهريب، ولخطر دائم يتمثل في إعادتهم قسراً (refoulement) من الدول المضيفة، في انتهاك للقانون الدولي.

دعوة إلى المجتمع الدولي في هذه الذكرى الأليمة، كررت حملة «أنقذوا الأويغور» توصيات الأمم المتحدة العاجلة، ووجهت أربعة مطالب إلى المجتمع الدولي وحكومات العالم.

أمريكا تحظر الاستيراد من شركة بعد مزاعم عمل 43 قسري للأويغور بالصين

واشنطن 31 يوليو تموز (رويترز)

ذكر بيان حكومي أن الولاية المتحدة حظرت أمس الجمعة الاستيراد من 43 شركة صينية أخرى على خلفية ما تردد عن انتهاكات لحقوق الإنسان بحق الويغور وأقليات أخرى، مستهدفة شركات في سلاسل توريد تتنوع من الإلكترونيات إلى الأغذية والمعادن



دون الخوض في مزيد من التفاصيل. وأدرجت أربع شركات في القائمة بسبب ما وصفته الحكومة الأمريكية بأنه تعاونها مع سلطات تركستان الشرقية لتجنيد الويغور وغيرهم من الفئات المضطهدة، أو نقلهم أو استقبالهم.

وجاء في البيان المنشور في السجل الاتحادي (الصحيفة الرسمية) أن الشركات الأخرى وعددها ٤١ أضيفت إلى القائمة لأنها تستورد مواد من تركستان الشرقية أو من كيانات مرتبطة ببرامج العمل الحكومية هناك. وقال النائب جون مولينار، رئيس اللجنة المعنية بالصين في مجلس النواب، في بيان "الإجراء الذي اتخذته إدارة ترامب اليوم يعزز الاقتصاد الأمريكي في مواجهة المنتجات المصنوعة بواسطة العمل القسري".

ووصفت السفارة الصينية في واشنطن أمس الجمعة هذه الاتهامات بأنها "كذبة"، وأوضحت أن القانون الصيني يحظر العمل القسري، وأن العمال في تركستان الشرقية يتمتعون بحرية اختيار مهنتهم.

* مبيعات لأمريكا

تشمل القائمة موردي المواد المستخدمة في بطاريات السيارات الكهربائية وبطاريات تخزين الطاقة. وتواصلت رويترز مع ١٠ شركات من الشركات المدرجة حديثا للحصول على تعليق، لكنها لم تتلق أي رد

للأويغور التي تفترض أن أي بضائع من إنتاج الشركات المدرجة في القائمة، سواء من إنتاجها كليا أو جزئيا، هي نتيجة عمل قسري ولا يمكنها دخول الولايات المتحدة ما لم يثبت المستوردون العكس.

تقدم لكم وكالة رويترز عبر نشرتها البريدية اليومية تغطية إخبارية موثوقة وشاملة لأهم المستجدات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية والعالم. تسجيل الاشتراك هنا. ودأبت بكين على نفي اتهامات بفرض العمل القسري وانتهاكات أخرى للأويغور وأقليات مسلمة أخرى في تركستان الشرقية.

ويكشف هذا البيان عن أول إضافة لشركات إلى القائمة في عهد إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ليرتفع بذلك عدد الكيانات المدرجة عليها من ١٤٤ إلى ١٨٧ كيانا وأقر قانون منع العمل القسري للأويغور في ٢٠٢١.

* الصين: ستتخذ "الإجراءات اللازمة"

نددت وزارة التجارة الصينية اليوم السبت بالإجراء الأمريكي ووصفته بأنه عقوبة أحادية الجانب لا أساس لها، وقالت إنه يأتي بعد يوم واحد فقط من إجراء مسؤولي التجارة من كلا البلدين ما وصفته بمكالمة فيديو بناءة.

وأضافت الوزارة أن الصين ستتخذ "الإجراءات اللازمة" لحماية شركاتها،

خارج ساعات العمل العادية وتشمل قائمة الكيانات المدرجة شركة (إس.دي.آي.سي شينجيانغ ليثيوم إنداستري) التي تنتج كربونات الليثيوم، وشركتها الأم (إس.دي.آي. سي شينجيانغ لوبوبو بوتاش)، اللتين أدرجتا في القائمة بسبب حصولهما على الليثيوم والبوتاسيوم من محلول ملحي في بحيرة لوب نور المالحة بتركستان الشرقية. وأضيفت شركة (شينجيانغ تيانهونجي تكنولوجي)، التي تصنع مواد لبطاريات أيونات الليثيوم والصوديوم. وجاء في البيان الأمريكي أنها تحصل على فحم الكوك البترولي، وفحم الأنثراسايت، والأسفلت من تركستان الشرقية لتصنيع مواد البطاريات. وأدرجت مجموعة (هوانان آيهوا)، وهي شركة صينية تصنع مكثفات

الألومنيوم الإلكترونية المستخدمة في الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية والمعدات الصناعية والمركبات وأنظمة الطاقة المتجددة، لأن الحكومة الأمريكية ذكرت أنها تستورد مواد، بما في ذلك رقائق كيميائية، من قاعدة إنتاج في تركستان الشرقية. وأضيفت شركة (تشاتشا فودا)، وهي شركة منتجة للأطعمة الخفيفة. وجاء في البيان الأمريكي أن تشاتشا تصدر منتجات تشمل المكسرات والبذور المحمصة إلى ما يقرب من 50 دولة ومنطقة، وتستورد منتجات زراعية من تركستان الشرقية. إعداد محمد أيسم للنشرة العربية - تحرير معاذ عبدالعزيز ومحمد عطية في هذا التحليل المنشور في مجلة «فورين بوليسي»، يبحث الدكتور



الصين تجد أساليب جديدة لإكراه الأويغور في الخارج



أدريان زينز، كبير الباحثين في دراسات الصين لدى مؤسسة VOC، والباحثة مؤثر توهتي في كيفية تطوير بكين أدوات أقل وضوحًا ولكنها شديدة التأثير لممارسة القمع العابر للحدود ضد الأويغور في المهجر. ويركز الكاتبان على تحويل التأثيرات وزيارات الأقارب إلى حوافز مشروطة تُستخدم للضغط والاستقطاب والدعاية.

بقلم: أدريان زينز | ١٢ أغسطس/آب ٢٠٢٦ | مؤسسة VOC

انتقل القمع العابر للحدود من هامش تقارير حقوق الإنسان إلى صميم النقاشات الأمنية في الغرب. ووفقًا لبيانات جديدة أصدرتها منظمة «فريدوم هاوس»، قامت ٥٤ حكومة، أي أكثر من ربع دول العالم، خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٥، بمدّ أذرعها عبر الحدود لإسكات المنفيين ومجتمعات الشتات، ونفذت ما لا يقل عن ١,٣٧٥ حادثة مباشرة ومادية في أكثر من ١٠٠ دولة مضيفة.

بدأت الديمقراطيات الغربية أخيرًا تتعامل مع هذا التهديد بجدية. فقد اعتمدت حكومات تعريفات رسمية، وأنشأت مجموعات عمل مشتركة بين الوكالات، وفتحت قنوات للإبلاغ والدعم للضحايا. وفي عام ٢٠٢٥، أصدر قادة مجموعة السبع بيانًا مشتركًا بشأن القضية، كما اعتمد البرلمان

الأوروبي قرارًا حول القمع العابر للحدود الذي يستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان.

لكن التهديد الذي تصفه هذه الأدوات بدأ بالفعل يتخذ شكلًا جديدًا. ففي دراسة محكمة نُشرت حديثًا، بحثنا حملة بكين ضد الباحثين والنشطاء الأويغور في المهجر. ووجدنا أن أكثر أدوات القمع العابر للحدود تأثيرًا التي وُجّهت لها بكين إلى الشتات خلال العام الماضي جاءت في صورة تبدو بريئة على نحو خادع: التأشيرة.

في عام ٢٠١٣، رأى عالم السياسة الألماني يوهانس غيرشيفسكي أن استقرار الأنظمة السلطوية يقوم على ثلاثة أركان يعزز بعضها بعضًا: القمع؛ والاستقطاب لضمان الولاء؛ وإضفاء الشرعية لصناعة قبول شعبي واسع. وقد أكد باحثو العلوم السياسية منذ زمن طويل أن القمع وحده لا يستطيع إبقاء النظام قائمًا؛ فهو مكلف، ويستدعي ردود فعل مضادة، ولا يحقق الامتثال الدائم الذي يتطلبه استقرار النظام.

ونحن نرى أن المنطق نفسه يمتد عبر الحدود. فالأنظمة التي تمارس القمع العابر للحدود تمارس أيضًا الاستقطاب العابر للحدود، من خلال تقديم منافع مشروطة لضمان الإذعان، كما تمارس إضفاء الشرعية

عابر الحدود عبر صناعة القبول بالدعاية والسيطرة على السرديات. وقد أصبح القمع العابر للحدود نقطة تعبئة للمدافعين عن حقوق الإنسان والسياسيين لأن أعمال الإكراه يسهل رصدها وإدانتها. لكن لهذا السبب نفسه، أصبح المفهوم ضيقاً أكثر من اللازم لاستيعاب الترسانة المتطورة من الوسائل التي تستخدمها الدول لترهيب جالياتها وإسكاتها.

تُظهر ممارسات بكين الأخيرة تجاه الأويغور قدرتها على الابتكار. فمُنذ عام ٢٠٢٣، فتحت الدولة الصينية بهدوء حدود تركستان الشرقية أمام زيارات الأويغور المقيمين في الخارج. ولم يُعلن عن السياسة رسمياً قط، بل انتشرت ببساطة من خلال تناقل الأخبار شفهيًا. وما بدأ بعدد قليل من الأفراد اليائسين أخذ يتوسع باطراد. وقال ناشط أويغوري بارز مقيم في واشنطن إن الأويغور الأمريكيين كانوا في ٢٠٢٤ ما يزالون يخفون رحلاتهم خشية انتقادات أفراد آخرين في المجتمع، إلا أن الممارسة أصبحت طبيعية بحلول ٢٠٢٥. بل إن بعض المنتقدين السابقين لبكين زاروا تركستان الشرقية وتخلوا تمامًا عن نشاطهم بعد العودة. كما شُح بعض سكان تركستان الشرقية بالسفر إلى الخارج لزيارة أقاربهم، ما استكمل مظهر الانفتاح في

الاتجاهين.

أما الآلية التي تقع في صلب هذه السياسة فتسميها دراستنا «الحافز الاستعادي». فالدولة تنشئ الحرمان أولاً. وللسنوات، أغلقت بكين تركستان الشرقية أمام العالم الخارجي، واحتجزت أويغورًا لمجرد تلقيهم مكالمات هاتفية من الخارج. واضطرت إحدانا، توهتي، إلى قطع الاتصال بجدها عام ٢٠١٧. ثم، بعدما صنعت الدولة هذا الفصل، تعرض استعادة ما سبق أن انتزعت.

وقالت إلفيدار إلتبير، الرئيسة السابقة للجمعية الأويغورية الأمريكية، لنا إن الأويغور «مستعدون للمخاطرة بكل شيء من أجل زيارة أخيرة»، «ربما لرؤية أب أو أم يحتضر للمرة الأخيرة». وبالنسبة إلى الذين يسافرون، غالبًا ما يتضح الثمن الحقيقي للقاء في المطار. ففي مقابلات سرية وتسجيلات مسرّبة، وصف عدد من الأويغور الذين سافروا إلى تركستان الشرقية في ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ كيف استجوبتهم الشرطة فور وصولهم. وعُرض على رجل أويغوري أمريكي وظائف وتمويل لأعمال تجارية وتصاريح سفر لأفراد أسرته.

وقال له المسؤولون: «في المقابل، نريدك أن تكون مخبرًا لنا. إذا كان هناك أي شيء يلفت انتباهك داخل المجتمعات الأويغورية في الخارج،

فنفريد أن نُبلِّغ به. وإذا تعاونت معنا جيداً، يمكننا أيضاً مساعدتك في إرسال والديك وشقيقتك الصغرى إليك». وعندما تردد، هددوا بإرسال والديه إلى معسكر لإعادة التعليم. ويُجند آخرون في الدعاية. فقد طُلب من شابة أويغورية أن «تخبر الجميع عن تجربتك الجيدة عند عودتك». كما صُوِّر زائر آخر بالفيديو وهو يلقي بياناً مكتوباً يعلن أن «الأويغور بخير، وتركستان الشرقية تشهد ازدهاراً». وحتى الآن تشعر الشابة بأنها مضطرة للحفاظ على التواصل مع الشرطة، خوفاً من نشر التسجيل ووصفها بالخيانة داخل مجتمعها. أما آخرون فيواجهون مصيراً أسوأ بكثير. ففي وقت سابق من هذا العام، احتُجز أويغوري مقيم في إسطنبول كان قد شارك في أربع جولات نظمها الدولة، أثناء زيارة خاصة، وحُكم عليه بالسجن ست سنوات.

داخل الشتات الأويغوري، تحقق استراتيجية بكين في الاستقطاب العابر للحدود ما لم تحققه سنوات من التهديدات الصريحة. فمع عودة مزيد من المسافرين من دون أذى ظاهر، تغير إدراك المخاطر لدى المجتمعات الأويغورية. وأصبح الصمت يبدو ثمناً معقولاً للقاء الأحبة بعد سنوات طويلة من الفراق المؤلم.

ونتيجة لذلك، تراجعت المشاركة في الاحتجاجات وأنشطة المناصرة بصورة حادة.

كما أن مسألة السفر تضع الأويغور في مواجهة بعضهم بعضاً. فالذين يذهبون يخاطرون بوصفهم بالمتعاونين. وفي المقابل، يتساءل من يمتنعون عن السفر عمّن عاد منهم وهو يعمل الآن بتوجيه من الدولة. ويعيش بعض أفراد الشتات حياة مزدوجة؛ فيكشفون تفاصيل الاستجابات سرّاً، بينما يؤكدون في المناسبات المجتمعية أن كل شيء طبيعي. وهذه الخيارات التي تفرضها ضرورات البقاء الأسري والعاطفي تقوّض الثقة داخل المجتمع.

وقال الناشط المقيم في واشنطن إن نهج بكين الجديد «يغيّر الطريقة التي يتحدث بها الأويغور في أمريكا ويتواصلون ويثق بعضهم ببعض».

أما الدائرة الصغيرة من الأويغور الذين يوثقون الانتهاكات بفاعلية، فتعاني عزلة حادة. فقد سُحبت دعوة المدافعة عن الحقوق جوهر إلهام من حفل زفاف بعدما حذرت شرطة تركستان الشرقية المضيفين عبر تطبيق «ويتشات» من حضورها. ويتراجع شهود عن شهاداتهم أو يلتزمون الصمت. وبينما كانت الرحلات البحثية السابقة لقاعدة بيانات العدالة الانتقالية للأويغور تحصد

ما بين ٤٠ و ٥٠ شهادة، واجه فريق المنظمة مؤخرًا صعوبة في الحصول على خمس شهادات فقط. وهكذا يعزز القمع والاستقطاب أحدهما الآخر: فالإكراه يخلق حالة اليأس التي تستغلها عروض الدولة لاحقًا. ولفهم هذا التطور، تقدم دراستنا مفهوم «درجة الانتهاك» (transgressiveness)، أي مدى مخالفة التكتيك لقوانين الدولة المضيفة والأعراف الدولية. فالاغتيالات وعمليات الخطف عالية التأثير، لكنها كذلك عالية الانتهاك، ولذلك تستدعي الملاحقة القضائية والاهتمام العالمي. أما الزيارة العائلية المشروطة فيمكن أن تشكل سلوك الشتات بالقوة نفسها، لكنها لا تنتهك قانونًا في واشنطن أو برلين. وتفضّل استراتيجية بكين المعدلة عمدًا وسائل منخفضة الانتهاك وعالية التأثير.

وتخدم هذه الاستراتيجية ما يسميه الباحثون «إدارة الصورة السلطوية»: الجهد المنهجي الذي تبذله الأنظمة الاستبدادية لنشر سرديات إيجابية عن نفسها في الخارج، وفي الوقت نفسه عرقلة منتقديها، على أمل بناء بيئة دولية أكثر ودًا لحكمها.

ومنذ أن أمر الزعيم الصيني شي جين بينغ المسؤولين في ٢٠٢٢ بأن «يرووا قصة تركستان الشرقية

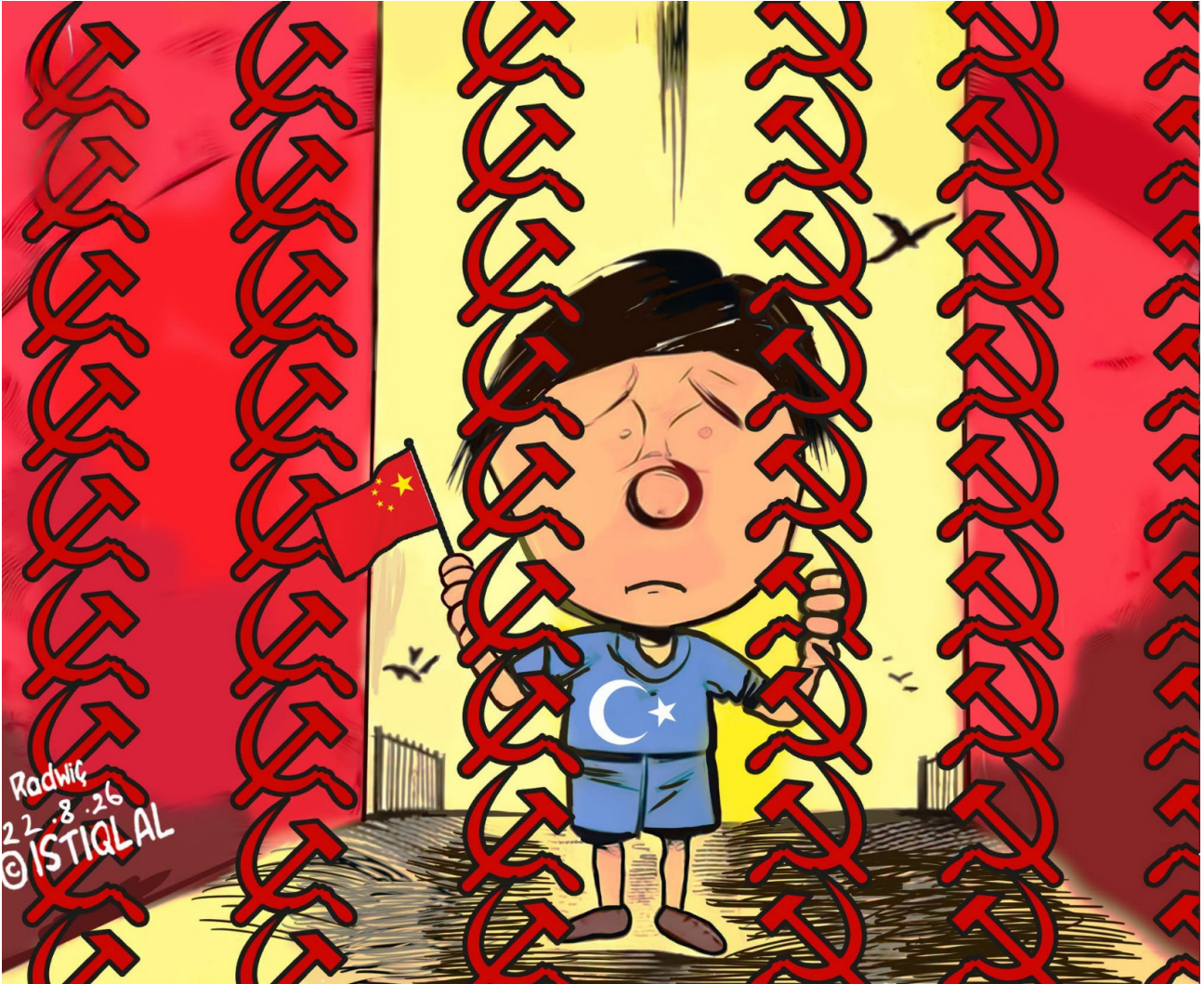
الصينية جيدًا»، ضخت بكين موارد كبيرة لإعادة تأهيل صورة تركستان الشرقية. وفي يناير/كانون الثاني، احتفت وسائل الإعلام الحكومية الصينية بوصول ٤٢ شخصًا من مواليد تركستان الشرقية والمقيمين في تركيا في جولة إلى موطنهم نظمتها القنصلية الصينية وإدارة عمل الجبهة المتحدة التابعة للحزب الشيوعي الصيني، حتى يتمكن المشاركون من «مشاهدة منجزات تنمية تركستان الشرقية بأعينهم». هذا هو القمع في عصر من يسميهم الباحثان سيرغي غوريف ودانيال ترايزمان «دكتاتوريي التلاعب بالصورة»: حكام يفضلون هندسة التصورات بهدوء على الإرهاب المرئي. وبالنسبة إلى مراقب خارجي لا يدرك ما يجري، قد يبدو أسلوب الأبواب المفتوحة الجديد الذي تتبعه بكين وكأنه عودة إلى الوضع الطبيعي.

وليست بكين وحدها في توسيع ترسانتها السلطوية العابرة للحدود. فقد ربطت إريتريا خدماتها القنصلية وحقوق الملكية في الداخل بدفع ضريبة على الشتات وبالهدوء السياسي. وفي ٢٠٢٣ أنشأت بيلاروس لجنة جديدة يمكن للمنفيين أن يلتمسوا عبرها العودة الآمنة بعد «التوبة»، ثم استغلت

العام توجيه الاتهام إلى قاتل مأجور، لكن لا يوجد قانون يحظر الحوافز الاستيعادية. وقد بدأت الديمقراطيات الغربية أخيرًا بصياغة قوانين وتوجيهات لمواجهة القمع العابر للحدود، وهذه الجهود تستحق الدعم. غير أن الأدوات المصممة لمواجهة تكتيكات الأمس ستظل غير كافية أمام خصوم يبتكرون بسرعة أكبر من سرعة الديمقراطيات في التشريع. وقد تكون أخطر وقائع القمع العابر للحدود في العام المقبل هي تلك التي لن تظهر في أي تقرير. نُشرت هذه المقالة في الأصل في مجلة «فورين بوليسي».

سجلات نظيفة من هنا".

هذه الآلية لانتزاع تصريحات مؤيدة للنظام والحصول على معلومات استخباراتية. وربطت سوريا في عهد بشار الأسد عودة اللاجئين بالموافقات الأمنية واتفاقيات المصالحة مع أجهزة الاستخبارات، واستخدمت هذه الاستراتيجية لإجبار العائدين على تقديم معلومات عن أنفسهم وأقاربهم. كما سعت رواندا إلى استمالة شتاتها من خلال جولات منظمة إلى الوطن ومعسكرات للثقيف المدني. وهكذا يصبح الوصول المشروط إلى الوطن أداة أكثر انتشارًا للسيطرة العابرة للحدود، تجمع بين الإكراه والاستقطاب. ومن مزايا التكتيكات منخفضة الانتهاك أنها تقع تحت عتبة الملاحقة الجنائية. فبإمكان المدعي



عندما تسلب السلطات الصينية طفلاً حريته، فإنها تسلبه
أكثر من مجرد طفولته؛ إنها تمزق عائلته.
تعكس هذه الكاريكاتير معاناة الأطفال الأويغور الذين،
وفقاً لمنظمات حقوق الإنسان، فُصلوا عن عائلاتهم
وخضعوا لسياسات تعليم واستيعاب تفرضها الدولة.
كل طفل يستحق أن ينشأ مع عائلته، ولغته، وثقافته،
وهويته لا تحت الإكراه.

أين الأويغور المختفون قسراً؟



ضحايا الاختفاء القسري: نتذكر الأطباء والعلماء والمهنيين
الأويغور الذين اختفوا دون أثر.
أسمائهم لا تزال على القائمة. ووجوههم لا تزال تطرح السؤال:
أين هم الأويغور المختفون؟



DOĞU TÜRKİSTAN
BASIN VE MEDYA DERNEĞİ
شەرقىي تۈركىستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيىتى
جەمئىيەتلىك نەزەرىيەلىك ئورگان
EAST TURKISTAN PRESS AND MEDIA ASSOCIATION

ماذا يحدث

في تركستان الشرقية؟

www.istiqlalhaber.com I www.istiqlalmedia.com



info@istiqlalmedia.com

[Kartalpe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan 2 Sefaköy Küçükçekmece](#)

[+90 212 540 31 15](tel:+902125403115)

[+90 553 895 19 33](tel:+905538951933)

[+90 541 797 77 00](tel:+905417977700)